اقتصاد

الجزائر تخشى إيقاف الغاز عبر المغرب

الجزائر ـ **حمزة كحال**

لم تفصل الجزائر في مصير أنبوب الغاز الطبيعي الذي يربطها بإسبانيا مروراً بالأراضي المغربية، بالرغم من اقتراب موعد انتهاء عقد التوريد من خلاله نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، وإعلان توجهها إمداد البلد الأوروبي بالغاز عبر أنبوب آخر يربط البلدين مباشرة، الأمر الذي أرجعه خبير في قطاع الطاقة إلى خشية الجزائر من تأثر حصتها في السوق الأوروبية التي تشهد بالأساس أزمة في الإمدادات.

وقطعت الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع الرباط اعتباراً من 24 أغسطس/آب الماضي. وفي أعقاب ذلك، قالت مصادر في شركة سوناطراك النفطية الجزائرية إنه جرى إبلاغ إسبانيا بأن الجزائر ستضمن تموينها بالغاز عبر أنبوب «ميد غاز» المباشر بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وسط تلميح إلى عدم تجديد عقد توريد هذه المادة عبر أنبوب آخر يمر من الأراضي المغربية، منذ عام 1996.

لكن مصدراً جزائرياً مطلعاً قال لـ«العربي الجديد» إن «السلطات العليا لا تريد ردم الأنبوب قبل نهاية العقد في 31 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بل نترك كل الاحتمالات مفتوحة، بما فيها بيع الغاز مباشرة للمغرب إذا تقدم بطلب رسمي قبل نهاية العقد».

وأضاف المصدر: «الجزائر دولة بائعة للغاز وتريد استغلال الطفرة التي تعرفها الأسعار لكسب أكبر قدر من العائدات المالية قبل تراجع الطلب واستقرار الأسعار».

ويمتد أنبوب «المغرب العربي ـ أوروبا» لمسافة 1300 كيلومتر، إذ ينطلق من حاسي الرمل، جنوبي الجزائر، ويعبر 540 كيلومتراً في الأراضي المغربية، قبل أن يواصل مساره، البحري والبري، إلى قرطبة في إسبانيا. وقال مراد برور، الخبير في شؤون الطاقة ومدير معهد «ايمرجي» للاستشارات المالية في باريس، إن «الجزائر لا تريد رسم صورة سوداء حولها في الأسواق العالمية، على أنها ممون مزاجي لا يمكن المراهنة والوثوق عليه، وهو ما تسعى السلطات لنفيه من خلال سعيها مؤخراً بكل الطرق لطمأنة إسبانيا حول إمدادات الغاز».

وأضاف برور لـ «العربي الجديد»: «تريد الجزائر من خلال عدم خوضها في ملف مصير أنبوب الغاز العابر للمغرب، إرسال رسالة على أنها لا تخلط بين الحسابات السياسية والمنطق الاقتصادي النفعي، خاصة في ملفات حساسة كملف الطاقة الذي يعد سلاحا بيد الجزائر».

وتابع «الجزائر تدرك أن المنافسة قوية بين منتجي الغاز، خاصة من جانب روسيا التي بدأ غازها يصل إلى جنوب القارة الأوروبية، ما يعني للجزائر أن المنافسة انتقلت عند أبواب زبائنها التاريخيين، ولذلك لا تريد تشويه صورتها أو ترك حصتها في السوق بسهولة».

وتعد الجزائر الممون الأول لإسبانيا بالغاز، كما يستفيد المغرب بشكل كبير من التدفقات المارة عبر الأنبوب الذي يمر بأراضيه إلى أوروبا. وفي ظل الأزمة بين الجزائر والمغرب، نقلت وكالة رويترز، يوم الاثنين الماضي، عن مسؤول مغربي كبير، قوله إن المغرب يناقش مع إسبانيا «تدفقا عكسيا لخط الغاز» إذا لم تجدد الجزائر عقد التوريد، مضيفا أن خط الأنابيب «أداة للتعاون الإقليمي... لن نتركه يصدأ».

وتبلغ طاقة خط الغاز المار عبر الأراضي المغربية 13,5 مليار متر مكعب، فيما كانت الجزائر قد قالت إنها ستزيد قدرة خط «ميدغاز» الآخر بنسبة 25% لتصل إلى 10 مليارات متر مكعب.

(Getty)

1,1 تريليون دولار لبرمجيات الصين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، أن قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات الصيني سجل قفزات في الإيرادات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2021، لتصل إلى 6,9 تريليونات يوان (نحو 1,1 تريليون دولار أميركي) بزيادة بلغت نسبتها 20,5% عن نفس الفترة من العام الماضي. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة «شينخوا»، أمس السبت، إلى أن قيمة صادرات البرمجيات فقط وصلت إلى 37,9 مليار دولار، في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية سبتمبر/أيلول، بارتفاع نسبته 11,1% على أساس سنوي. وشهدت شركات عاملة في القطاع توسعاً في أرباحها بنسبة 10,7% مقارنة بالعام الماضي، لتسجل 793,7 مليار يوان.

أخبار

عروض لتنشيط المبيعات بالأردن

أقرت المؤسسة الاستهلاكية المدنية في الأردن، تخفيضات وعروضاً ترويجية على أكثر من 400 سلعة غذائية وغير غذائية، بنسب تتراوح بين 5% و39%، اعتباراً من اليوم الأحد وحتى الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، في خطوة

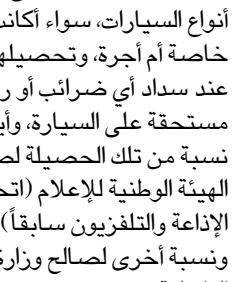

لتنشيط السوق. وقال مدير عام المؤسسة سلمان القضاة، في بيان، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس، إن العروض والتخفيضات متوفرة بجميع أسواق المؤسسة المنتشرة بمحافظات وألوية المملكة البالغ عددها 67 سوقاً وبكميات كبيرة تلبي حاجة المواطنين.

وأضاف القضاة، أن دفعة التخفيضات تأتي استمراراً لنهج المؤسسة بالتخفيف عن كاهل المواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط وحمايتهم من ارتفاع الأسعار.

رسوم مصرية على السيارات

قالت مصادر برلمانية مصرية، إن الحكومة شكلت لجنة لدراسة تعديل رسوم «راديو السيارات»، حتى تتناسب مع القيمة العادلة وفق الأسعار السائدة حالياً، تمهيداً لعرض تقرير بنتائج أعمالها على مجلس الوزراء، وإعادة تقديم القانون إلى مجلس النواب بعد اعتماد الرسوم الجديدة. وأضافت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن الرسوم المقترحة من اللجنة لن تقل عن 100 جنيه سنوياً، بدلا من 1,4 جنيه، بحيث تفرض على جميع أنواع السيارات، سواء أكانت خاصة أم أجرة، وتحصيلها عند سداد أي ضرائب أو رسوم مستحقة على السيارة، وأيلولة نسبة من تلك الحصيلة لصالح الهيئة الوطنية للإعلام (اتحاد الإذاعة والتلفزيون سابقاً)، ونسبة أخرى لصالح وزارة الداخلية.

تسهيلات تجارية بين تركيا وروسيا

قال رضا طونا طوراغاي، نائب وزير التجارة التركي، إن بلاده تعمل على تسهيل التجارة مع روسيا، مشيرا إلى رغبة البلدين في الوصول بحجم التبادل التجاري إلى هدف 100 مليار دولار. ونقلت وكالة الأناضول، أمس، عن المسؤول التركي قوله عقب انتهاء اجتماع للجنة الجمركية المشتركة بين البلدين في سفارة تركيا في موسكو، إن تركيا تصدّر إلى أكثر من 200 منطقة ودولة، مضيفا أنه في سبتمبر/أيلول الماضي، تم تجاوز حد التصدير الشهري المقدر بـ20 مليار دولار. ولفت إلى أهمية روسيا باعتبارها بلدا وسوقا مهما جدا لتركيا من حيث الصادرات، مشددًا على «ضرورة العمل بجدية أكبر مع هذا البلد من أجل زيادة أرقام الصادرات إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن».

«فيتش»: التضخم في بريطانيا سيرتفع بشكل حاد

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش» ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين البريطاني بشكل حاد، في الأشهر الستة المقبلة، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والسلع العالمية.

وقالت الوكالة، في بيان لها، إنها تتوقع ارتفاع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين البريطاني إلى 4,3% بحلول نهاية 2021، وهي أعلى من النسبة التي توقعتها الشهر الماضي عند 3,4%.

وأضافت أنه من المتوقع أن يصل تضخم المستهلك إلى ذروته فوق 5% في إبريل/نيسان المقبل، بينما من المتوقع أن يرتفع عنصر الطاقة في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين بنحو نقطة مئوية واحدة في الأشهر المقبلة.

وأوضح البيان الصادر في وقت متأخر من مساء الجمعة، أنه «من المقرر أن ترتفع أسعار التجزئة على الغاز والكهرباء بنسبة 12% في أكتوبر/ تشرين الأول، ونعتقد أنها سترتفع بنسبة 20% أخرى في إبريل/نيسان 2022».

وقفزت أسعار الغاز بنسبة 400% هذا العام في أوروبا لأسباب عدة، منها انخفاض المخزونات والطلب القوي من آسيا، الأمر الذي انعكس على تكاليف مختلف السلع والخدمات في بريطانيا.

وحسب «فيتش»، فإن مشكلات سلسلة التوريد ستؤدي أيضاً إلى زيادة تضخم السلع الأساسية، باستثناء الطاقة، والتي من المتوقع أن ترتفع فوق 5% على أساس سنوي في المملكة المتحدة.

وأشارت إلى أن تكاليف المواد الخام والتكاليف الأخرى على شركات التصنيع البريطانية ارتفعت بشكل حاد، وانعكست بالتالي على أسعار التجزئة، مضيفة: «من غير المرجح أن تستمر الصدمة من الطاقة والسلع الأساسية إلى ما بعد منتصف العام المقبل».

وحذرت فيتش من أن مخاطر التضخم العام المرتفع ترفع توقعات التضخم على المدى المتوسط، وهو مصدر قلق أكبر لبنك إنكلترا، لأنه يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأجور والتضخم في قطاع الخدمات.

ويؤدي مزيج تصاعد أسعار الطاقة واضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع الأجور في بعض الصناعات، إلى تقويض وجهة النظر الأصلية لبنك إنكلترا، بأن الكثير من قفزات الأسعار ستكون مؤقتة. وكان البنك قد توقع في سبتمبر/أيلول الماضي أن يتجاوز التضخم مستوى 4% في الربع الأخير، أي أكثر من ضعف المستهدف الذي حدده.

مال وسياسة

إنفاق «شعبوي» في ليبيا

سباق بين السلطات لاسترضاء المواطنين قبل الانتخابات

تتسابق السلطتان التنفيذية والتشريعية في ليبيا على إقرار منح وزيادات ضخمة للرواتب تكلفها عشرات مليارات الدنانير، قبيل الانتخابات، فيما يصف محللون ما يجري بأنه «إنفاق شعبوي» يضر الوضع الحالي للبلاد ولا يفيد الاقتصاد

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تشهد ليبيا صراعاً على صرف الأموال بين مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية قبل الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، إذ زادت الحكومة في وقت سابق من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري رواتب العاملين في التعليم والمتقاعدين بما يصل إلى الضعف، ووعدت برفع رواتب قطاعات أخرى، ليدخل مجلس النواب في سباق معها لجذب قبول المواطنين أيضاً بإقراره منحا مالية كبيرة للأسر تبلغ 50 ألف دينار لكل أسرة.

وترفع الزيادات التي أقرتها الحكومة أخيراً بند الأجور في الموازنة العامة للدولة من 23 مليار دينار (5,1 مليارات دولار) إلى 43 ملياراً (9,6 مليارات دولار)، وفق مسؤول بإدارة الميزانية في وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية، مشيرا في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن هذا الرقم مرشح لأن يقفز إلى 73 مليار دينار في حال زيادة رواتب جميع القطاعات الحكومية، إذ يعمل بها 2,3 مليون موظف.

وبخلاف هذه الزيادات، أقرت حكومة الوحدة الوطنية قبل نحو شهرين صرف مليار دينار من خارج الموازنة، كمنحة للمقبلين على الزواج بما يعادل 20 ألف دينار لكل متزوج لعدد 50 ألف شاب وشابة. وفي المقابل قدرت تكلفة المنح التي أقرها مجلس النواب أخيراً للأسر البالغ عددها 133 ألف أسرة بحوالي 6,6 مليارات دينار.

وشهدت الرواتب قفزات كبيرة خلال السنوات الماضية، إذ كانت لا تتعدى 8 مليارات دينار في 2010، وفق البيانات الرسمية. وأطلق ديوان المحاسبة (أعلى جهة رقابية) تحذيرات متكررة من تهاوي احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي، إذ انخفضت بالأساس إلى 38,37 مليار دولار بنهاية 2020، مقارنة بحوالي 44,9 مليار دولار عام 2019، في حين كانت تقدر بنحو 134 مليار دولار عام 2010.

وحذر محللون اقتصاديون من الزيادات العشوائية التي لا تحقق إضافة للاقتصاد، خاصة مع انخفاض سعر العملة الوطنية بنسبة 70% مطلع العام الحالي وعدم قدرة البنك المركزي على طباعة المزيد من النقود، مشيرين إلى أن ما وصفوه بـ «العناد» بين السلطات التشريعية والتنفيذية سيغرق الاقتصاد بالديون.

ويأمل المواطنون في تحسن الأوضاع المعيشية والوضع الاقتصادي، الذي شهد سنوات عجافا بسبب الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة خلال السنوات العشر الماضية، لكن الخبير الاقتصادي، أحمد المبروك، يقول لـ«العربي الجديد» إن «السلطات التشريعية التنفيذية تتحايل على الشعب بالزيادات التي تقرها».

وأضاف أن هناك قلقا حقيقيا حول توفر السيولة المطلوبة لتغطية الإنفاق مستقبلا، وحول قدرة البنك المركزي على ضخ الأموال التي تطلبها الحكومة، خاصة في حال صرف منح مالية لا جدوى اقتصادية لها.

وفي اتصال هاتفي، قال عضو مجلس النواب، عبد السلام نصية، إن «التسابق على إقرار المنح والهبات للدعاية الانتخابية أو الشعبوية، أو للمناكفة السياسية لا تحل القضية الليبية، بل تزيد من تأزيمها».

ووفق الخبير الاقتصادي، وحيد الجبو، في تصريحات لـ«العربي الجديد» فإن ليبيا تعاني من زيادة المعروض النقدي، فالحكومة تصرف منحا للزواج وتزيد الرواتب وغيرها من المصروفات الاستهلاكية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

وأضاف الجبو، أن ليبيا بحاجة إلى رفع القوة الشرائية للدينار الليبي عبر تعديل سعر الصرف، وتوحيد جدول الرواتب من أجل تقليص الفجوة بين الحدين الأعلى والأدنى للأجور من أجل سلامة المالية العامة وإنقاذ العملة من الانهيار.

ورأى وكيل وزارة الاقتصاد الأسبق على المحجوب، أن سعر الصرف الجديد المحدد بـ4,48 دنانير للدولار الواحد، مهدد بسبب زيادة الرواتب وما تلاها من منح للزواج وكذلك المنح المخصصة للأسر، فزيادة الإنفاق الحكومي تضغط على سعر الصرف الحالي لمزيد من تخفيض قيمة الدينار. وأضاف المحجوب: «ليبيا ستواجه أزمة مالية حقيقية في المستقبل، إذا لم تتخلص من فوضى هدر الأموال الطائلة في شكل رواتب وهمية وتسويات احتيالية».

لكن من شأن أي خفض في الإنفاق ألا يلقى قبولا لدى الليبيين في ظل السباق الحالي بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب على جذب المواطنين. وفي السياق قال عضو اللجنة الاقتصادية في المجلس محمد الرعيض: «اعتماد مجلس النواب مؤخراً قانوناً بمنح 50 ألف دينار لكل أسرة هو بمثابة معاندة موجهة ضد الحكومة من دون مراعاة الوضع الاقتصادي للبلاد». وشكل الإنفاق الاستهلاكي خلال السنوات العشر الماضية 99% من ميزانية البلاد، بينما بلغ الإنفاق على التنمية والاستثمار 1% فقط، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير الاحتياجات الأساسية.

ووفق تقارير صادرة عن ديوان المحاسبة، فإنّ موازنات ليبيا أنفقت 389,6 مليار دينار (277,5 مليار دولار) بما فيها الحكومة الموازية في شرق البلاد خلال السنوات التسع الماضية، مقابل إيرادات نفطية بقيمة 298 مليار دينار.

الزيادات الأخيرة ترفع كلفة الرواتب إلى 43 مليار دينار من 23 ملياراً

سوق في شارع الرشيد وسط طرابلس (فرانس برس)

لبنان

فوضى الأسعار تضرب سوق الكتب

بيروت ـ **هديل الزعبي**

تدفع فوضى ارتفاع الأسعار في لبنان الكثير من التلاميذ واولياء امورهم للبحث عن الكتب المستعملة او تصويرها، فيما باتت هذه البدائل حتى تفوق القدرة الشرائية. أما عشاق المطالعة فعدد كبير منهم محرومون من ملمس الكتاب، بعدما أصبح سعر بعضها يفوق الحد الأدنى للأجور.

ولا يزال الحد الأدنى للأجور عند 675 ألف ليرة لبنانية (32 دولاراً)، بينما تشهد أسعار كل شيء انفلاتاً متواصلاً، إذ أضحى سعر صرف الدولار أكثر من 21 ألف ليرة.

في مكتبة «الغزالي» التي افتتحت في مدينة صيدا، جنوبي لبنان، عام 1986، معتمدةً على الكتب الدينية والثقافية في بداياتها، ثم أضافت الكتب المدرسية، يقول صاحبها بسام الطويل لـ«العربي الجديد»: «أصبحت المدارس تعتمد على عملية تبديل الكتب بين التلاميذ او شرائها مستعملة بدلاً من الجديدة، مما يؤدي إلى تراجع بيع الكتب الجديدة». ومع ارتفاع كلفة الكتب المدرسية، بتزايد أيضاً سعر تصوير الأوراق والمحاضرات الجامعية رغم اعتماد نظام التعليم عن بعد، حيث قد يصل سعر تصوير مقرر دراسي واحد إلى 28 دولاراً، كما تقول ملاك عيسى، وهي طالبة في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية. تقول ملاك لـ«العربي الجديد»: «ساعد نظام التعليم أونلاين في التخفيف من كلفة المواصلات إلى الجامعة، لكن أعباء تصوير الأوراق والمحاضرات مرتفعة جداً، لدينا 7 مواد علينا تصوير مقررات خمس منها، وهناك كتابان علينا شراؤهما».

في المقابل، يقول محمد عطية، وهو صاحب مكتبة خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع أسعار تصوير مقررات الجامعة يرجع إلى ارتفاع أسعار الورق فهو يباع بالدولار، مشيراً إلى أنّ سعر صندوق الورق ارتفع من 14 دولاراً إلى 16 دولاراً، وذلك بعد أزمة كورونا والإغلاق، يضيف عطية: «كان سعر أكبر مقرر في الجامعة بحجم كتاب لا يتخطى 10 آلاف ليرة لبنانية، أما الآن فقد يصل سعر المقرر الواحد إلى 150 ألف ليرة». أما في ما يتعلق بالكتب المدرسية والقرطاسية، فيقول: «يصل سعر أحد الكتب المدرسية إلى 59 دولاراً، فتلجأ المدارس لتصوير الكتب بالاتفاق مع الأهالي على ذلك».

كذلك تطاول الأزمة الاقتصادية عشاق المطالعة، إذ يقول محمود قاسم (27 عاماً)، وهو محاسب عاطل عن العمل: «لطالما تعودت على القراءة منذ صغري، لكن بعد الأزمة أقلعت عن السؤال عن الأسعار لأنتظر العروض فقط». ويضيف: «تراجع شرائي للكتب عن العام الماضي وما قبله، لكن ازدادت المطالعة عن طريق التبديل، إذ أشتري كتاباً مثلاً وعندما أنهيه أستبدله بكتاب آخر مع صديق».

الحدّ الادنى للأجور ما زال عند 675 الف ليرة

العراق

خطة لمضاعفة إنتاج الكهرباء

بغداد ـ **العربي الجديد**

قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد العبادي، إنّ الوزارة وضعت خطة خمسية، لإضافة 50 ألف ميغاواط من الطاقة إلى المنظومة الوطنية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (واع)، أمس عن العبادي قوله، إن «الوزارة تعمل على إضافة ما بين 5 إلى 6 آلاف ميغاواط في السنة المقبلة على المدى القريب بحسب الخطة، وإنشاء خطوط نقل طاقة رئيسية، والعمل على تدعيم شبكات التوزيع التي تواكب الطلب على الطاقة» مشيراً إلى أن القدرات الجديدة ستصل إلى 50 ألف ميغاواط في المدى البعيد.

ولم يوضح المسؤول العراقي الكلف المالية اللازمة. وينتج العراق 19 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بينما الاحتياج الفعلي يتجاوز 30 ألف ميغاواط، وفقاً لمسؤولين في القطاع.

ويجري العراق مباحثات مع دول خليجية، على رأسها السعودية، لاستيراد الكهرباء عبر ربط منظومتها مع منظومة الخليج. وعلى مدى السنوات الماضية، يعتمد العراق على إيران في إمدادات الكهرباء، باستيراد 1200 ميغاواط، وكذلك وقود الغاز لتغذية محطات التوليد المحلية.

متاجر في بغداد تعرض مولدات كهربائية في ظل الأفضل عليها (Getty)

وكانت وزارة الكهرباء العراقية، قد أعلنت الأربعاء الماضي، التوصل إلى اتفاق مبدئي مع إيران على تخصيص محطات توليدية داخل الأراضي الإيرانية تتولى مهمة إنتاج الكهرباء وتصديرها إلى العراق حصراً، في محاولة للحد من أزمة نقص التيار الكهربائي التي يعاني منها العراق.

وأكد مسؤول في وزارة الكهرباء في تصريح سابق لـ«العربي الجديد» أن فكرة هذه المحطات جاءت ضمن إطار البحث عن بدائل لنقص الغاز الإيراني المصدّر إلى العراق الذي أدى خفضه خلال الفترة الماضية إلى تراجع تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي.

والشهر الماضي، قالت «الشركة الوطنية الإيرانية للغاز» إنّ خفض تصدير الغاز إلى العراق يأتي بعد الاتفاق مع الطرف العراقي، وسيستمر لمدة ستة أشهر، مشيرة إلى أن «الأمر لا علاقة له بديون العراق لإيران، وتم إبلاغ الموضوع للجانب العراقي».

وقبل ذلك، أكدت وزارة الكهرباء العراقية مطلع سبتمبر/أيلول الماضي أن إمدادات الغاز الإيرانية للمنطقتين الوسطى والجنوبية انخفضت من 49 مليوناً إلى ثلاثة ملايين متر مكعب يومياً، ما يهدد بنقص خطير للكهرباء.

ولفتت إلى أن «خفض إمدادات الكهرباء الإيرانية أدى إلى فقد شبكة الكهرباء الوطنية لنحو 5500 ميغاواط»، موضحة أنها أجرت اتصالات مع وزارة الطاقة الإيرانية والسفارة الإيرانية في بغداد لتوضيح أسباب الخفض.

تحقيق

ألاعيب الحصار

تجويع اليمنيين سلاح المتصارعين: تفخيخ الغذاء والتنقل

تحول المواطنون في اليمن إلى رهائن للصراع الدائر في اليمن، إذ يفرض المتحاربون حصاراً متبادلاً بلا هوادة، الأمر الذي يزيد من رقعة الجوع وقسوته في البلد الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث تحولت الطرق إلى فخاخ لمرور الغذاء والتنقل

صنعاء ـ **محمد راجح**

تتسبب أطراف الحرب في اليمن في تعميق أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم، فقد دأبوا في الفترة الأخيرة على استغلال الحصار كأداة رئيسية في الصراع، ما يفاقم معاناة اليمنيين، حيث أضحى غذاؤهم وتنقلهم في مرمى الاستهداف، بعد أن طاولت شظايا المتناحرين معظم قطاعات الإنتاج وفرص العمل على مدار السنوات الست الماضية.

ويفرض الحوثيون حصاراً على مديرية العبدية جنوب مأرب شمال شرق صنعاء، فيما يضيقون الخناق على الخدمات العامة في مديريات ومناطق أخرى، إضافة إلى الحصار المفروض على تعز من الجهة الشرقية، بينما يفرض التحالف الداعم للحكومة الشرعية في المقابل حصاراً على المنافذ البرية والبحرية والجوية لليمن، كما وضعت الحكومة نقاط تفتيش بالتعاون مع التحالف على السفن المحملة بالوقود والشاحنات التجارية وخطوط النقل البرية.

في الأثناء، برزت أدوات الحرب من متفجرات ألغام مضادة للأفراد تتم زراعتها في الحقول وعلى طول الطرق في كثير من الأحيان دون وجود علامات، كسلاح في الحرب التي تحمل اليمنيون وزرها من جوع وفقر وبطالة تطاول معظم سكان البلاد.

وتتهم الحكومة اليمنية الحوثيين بفرض حصار دام لمدة شهر لمنطقة العبدية، ومنعت دخول الغذاء والدواء والمياه وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمواطنين، إلى جانب القصف المتواصل على المدنيين والقرى السكنية والحقول الزراعية والخدمات العامة في المديرية بالصواريخ والأسلحة الثقيلة والمتوسطة. ونددت الأمم المتحدة أخيراً بحصار الحوثيين للعبدية، التي يقطنها نحو 35 ألف شخص، ودعت إلى ضمان حماية المدنيين وتوفير ممر آمن للخروج من مناطق الصراع، في الوقت الذي تتواصل فيه المعارك الضارية، بما في ذلك في محافظات مأرب (شمال شرق صنعاء) وشبوة (وسط الجزء الجنوبي لليمن).

يقول المزارع في مأرب ناجي سنان لـ«العربي الجديد»، إن كثيراً من القذائف والصواريخ أصابت مزارعهم أكثر من مرة وعطلت بعض الخدمات التي يستخدمونها مثل مضخات المياه، فيما أعاقت الألغام التي يتم وضعها بصورة عشوائية في الطرقات عملية تنقل المواطنين والعمال والمزارعين بين منازلهم وأماكن عملهم ومزارعهم، بالأخص في المناطق الواقعة في نقاط تماس المواجهات العسكرية، إضافة إلى نقل وتوزيع المنتجات والسلع والمحاصيل من مواقع الإنتاج والمزارع إلى الأسواق.

وإلى جانب القصف وتبعات الحرب الأخرى، تسببت الألغام بشكل كبير في تجويع شريحة سكانية واسعة في اليمن، خصوصاً في المناطق التي دارت فيها المعارك، بالأخص في البيضاء (جنوب شرق صنعاء) ومأرب ومناطق الساحل الغربي مثل المخا وذوباب غربي تعز، كما أعاقت الوصول إلى البنية التحتية الحضرية والمنازل والمزارع ومصادر المياه. ويعتمد الكثير من الناس في مختلف المناطق اليمنية على الزراعة والرعي وصيد الأسماك كمصدر للدخل والغذاء، إذ حدت الألغام الأرضية التي يُتهم الحوثيون بدرجة رئيسية بزراعتها من قدرة المجتمعات المحلية على مواصلة هذه الأنشطة، وتركت الكثيرين منهم بدون مصادر رئيسية لكسب الرزق.

منظمات دولية وثقت استهداف أطراف الحرب غذاء اليمنيين

الأمم المتحدة تندد بحصار الحوثيين لمنطقة العبدية

20,7

أكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط اليمنية، أن 20,7 مليون مواطن يمثلون أكثر من ثلثي السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم 12,1 مليوناً بحاجة ماسة إلى المساعدة العاجلة.

ووفق سكان محليين ورصد لجهات ومنظمات مدنية، فقد شهدت هذه المناطق وغيرها زرع الألغام على نطاق واسع في المناطق الزراعية، وأماكن الاحتطاب، وأراضي الرعي ومصادر المياه، مما أدى إلى منع وصول المدنيين إلى منازلهم ومزارعهم، وتسبب في نزوح الكثير وفقدانهم الكارثي لسبل عيشهم والأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

في حين، دمرت الغارات الجوية وقذائف المدفعية طوال سنوات الحرب العديد من المرافق الخدمية في محافظات مأرب (شمال شرق صنعاء) وصعدة وحجة (شمال غرب العاصمة) مثل مشاريع المياه ومزارع الحبوب والفاكهة وقوارب الصيادين في السواحل الغربية لليمن. ويشير تقرير حديث لمنظمات يمنية ودولية، إلى أن جميع أطراف الحرب في اليمن استخدموا التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، إذ أعاق سلوكهم بشكل كبير وصول المدنيين إلى الغذاء والماء، وقد قاموا بذلك بالرغم من علمهم الواسع بالوضع الإنساني المزري في اليمن، حيث كان الناس، بمن فيهم الأطفال، يموتون من الجوع.

ووثق التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، تحقيقات ميدانية استمرت لمدة عام، كيف حرمت أطراف النزاع المدنيين من المواد الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، لافتا إلى أن الأسلوب الذي تم به تنفيذ الهجمات يشير إلى القصد في تدمير مصادر الغذاء مثل المحاصيل في الأراض الزراعية والماشية، وكذلك إعاقة ترميم البنية التحتية وزراعة الأراضي في المستقبل.

ويرى المحلل الاقتصادي، علي جميل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن جميع الأطراف استخدمت سياسة التجويع التي تسببت في معاناة ثلثي السكان في اليمن، فقد تم استهداف الصيادين إما بالقصف أو بالألغام البحرية أو بأزمات الوقود المفتعلة.

وتحظر القوانين الدولية الإنسانية استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، والتي تتضمن مهاجمة أو تدمير موارد السلع التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية المستخدمة لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل والثروة الحيوانية ومنشآت وإمدادات مياه الشرب وأعمال الري.

وترجح تقارير اقتصادية أن القيود المفروضة من قبل جميع الأطراف على عملية التنقل والشحن التجاري والتوزيع بين المدن أثرت بشكل سلبي كذلك على القوة الشرائية للسكان، وبالتالي وصولهم إلى الغذاء والماء.

ويشمل ذلك قيام الحكومة اليمنية بنقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن في عام 2016، وتلاها امتناعه عن دفع رواتب مئات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية، وقيام الحوثيين في المقابل بحظر التعامل بالأوراق النقدية الجديدة التي أصدرها البنك المركزي في عدن، وفرض جبايات باهظة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ويدعو الباحث الاقتصادي منير القواس في حديث مع «العربي الجديد»، إلى ضرورة معاقبة الأطراف التي تسببت في حرمان الناس من مصادر أعمالهم، ودمرت كل سبل العيش التي كانوا يقتاتون منها، إما بالحصار على المنافذ البرية والبحرية والجوية وحصار المدن كما يحدث لمدينة تعز، أو باستهداف أهم القطاعات المشغلة للأيدي العاملة في اليمن مثل الزراعة والصيد.

ومع إطالة أمد الحرب وتوسع حجم الخسائر، أضحت تكلفة انتشال البلاد من هذه الوضعية باهظة ومعقدة، إذ لا تلوح في الأفق نهاية للصراع.

الجوع يدفع عائلات إلى أكل أوراق الشجر

قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إن «الجوع وشح السيولة المالية يدفعان عائلات في اليمن، إلى أكل أوراق الشجر» مضيفاً عبر «تويتر» يوم الجمعة الماضي، أن «دوافع أزمة اليمن، المتمثلة بالصراع والانحدار الاقتصادي، لا تظهر أية بوادر لتراجعها، ما يؤدي إلى تزايد الجوع». وأشار إلى أن الوضع الحالي يدفع العائلات إلى اللجوء إلى تدابير قاسية للبقاء، على قيد الحياة، لافتا إلى أنه «بواصل تقديم الغذاء لإنقاذ الأرواح في البلاد». وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، أعلن برنامج الأغذية العالمي ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن، بنسبة 70% في المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة، منذ مطلع 2021، جراء تدهور العملة المحلية. يأتي ذلك، في وقت شهد فيه الريال اليمني تراجعا قياسياً جديداً، حين بلغ سعر الدولار أكثر من 1300 ريال، مقابل 215 ريالا قبل الحرب. وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في اليمن «أوتشا» قد أعلن في بيان، الخميس الماضي، أن بعض الأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة في اليمن ستتوقف قريبا بسبب نفاد التمويل، مضيفا أن ذلك «سيشمل قطاعات حيوية مثل الصحة والمياه والنظافة ومخيمات النازحين».

سوق للخضروات في مدينة تعز التي تتعرض لحصار الحوثيين (فرانس برس)